

الكويت 21 أبريل 2021

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: موافقة بنك الكويت المركزي على قيام مصرفنا باسترداد السندات البالغ إجماليها 100 مليون دينار كويتي والموافقة المبدئية على إصدار سندات بقيمة لا تتجاوز 50 مليون دينار كويتي

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وأالية الإعلان عنها.

نود الإفادة بما يلي:

- بتاريخ 18 أبريل 2021 وافق بنك الكويت المركزي على قيام بنك الخليج باسترداد السندات البالغ إجماليها 100 مليون دينار كويتي والمدرجة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال والسابق إصدارها في 30 مايو 2016.
- أن بنك الكويت المركزي قد وافق بصورة مبدئية على إصدار مصرفنا لأوراق مالية متوافقة مع متطلبات الشريحة الثانية لرأس المال البنك بقيمة لا تتجاوز 50 مليون دينار كويتي. كما أنشأنا بصدق تقديم طلب لهيئة أسواق المال للموافقة على قيام مصرفنا بالإصدار سالف الذكر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



جهاز خضر
مساعد مدير عام
رئيس وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح



نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

ال تاريخ	اسم الشركة المدرجة	المعلومة الجوهرية	أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة
21 أبريل 2021	بنك الخليج (ش.م.ك.ع)	- بتاريخ 18 أبريل 2021 وافق بنك الكويت المركزي على قيام بنك الخليج باسترداد السندات البالغ إجماليها 100 مليون دينار كويتي والمدرجة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال والسابق إصدارها في 30 مايو 2016.	
		- أن بنك الكويت المركزي قد وافق بصورة مبدئية على إصدار مصرفنا لأوراق مالية متوافقة مع متطلبات الشريحة الثانية لرأس مال البنك بقيمة لا تتجاوز 50 مليون دينار كويتي. كما أنها بصدق تقديم طلب لجنة أسواق المال للموافقة على قيام مصرفنا بالإصدار سالف الذكر.	تعزيز كفاية رأس المال لدى البنك عملاً بالأطر الصادرة عن بازل 3

يتم ذكر الأثر على المركز المالي في حال كانت المعلومة الجوهرية قابلة لقياس ذلك الأثر، ويستثنى الأثر المالي الناتج عن المناقصات والممارسات وما يشبهها من عقود.

إذا قامت شركة مدرجة من ضمن مجموعة بالإفصاح عن معلومة جوهرية تخصها ولها انعكاس مؤثر على باقي الشركات المدرجة من ضمن المجموعة، فإن واجب الإفصاح على باقي الشركات المدرجة ذات العلاقة يقتصر على ذكر المعلومة والأثر المالي المترتب على تلك الشركة بعينها.